Journal of the Iraqia University (20) November (2023)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

الأطر القانونية والأساسية للحق في التعليم وفق المعايير الدولية

(دراسة مقارنة)

سالم علي البكر الحديدي

اللقب العلمي: المستشار الدكتور، الاختصاص الدقيق: قانون جنائي دولي

Legal and basic frameworks for the right to education in accordance with international standards

(A comparative study)

Salem Ali AL-Baker AL-Hadeedi The scientific title: Consultant Dr. Specialization: International criminal law
Mail: guyr6.vd@gmail.com

المستخلص:

يعدُّ التعليم من السمات الرئيسية وهو قيمة مضافة ترفع من قدر الإنسان وتسهم في تنمية شخصيته وتشكيلها، وفي هذا السياق تم منح التعليم مرتبة مهمة ضمن حقوق الإنسان في العديد من الإتفاقيات والوثائق الدولية والدساتير الوطنية، وأصبح من المتعارف عليه أنّه حق من حقوق الإنسان على المستوى الدولي، على سبيل المثال، المواثيق والاتفاقيات الصادرة عن الأمم المتحدة وعن منظمة اليونسكو، والأمر كذلك في التنظيمات الأقليمية مثل المجلس الأوربي وهذه الاتفاقيات معنية بحماية حقوق الإنسان بشكل عام والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.وأن أهم مقاييس الحضارة والمدنية (العلم والفضيلة) وهما يكتسبان بالتعليم والتعلم الصحيح الحر، والعلم والتعليم طبيعي في العمران البشري، والعلوم تكثر حيث يكثر العمران وتعظيم الحضارة، وعن طريق التعليم والقراءة يمكن إعادة تشكيل العقول وأسلوب التفكير ومنهاج الحكم على الأمور، مما يساعد على تنمية المبادئ والقيم الخلقية السامية ومعرفة الحقوق والإلتزامات في المجتمع مما يسهل إعتناق الأفكار والقيم الاجتماعية السوية واتباع الأساليب المشروعة لحل المشاكل والتغلب عليها.

Abstract:

Education is considered one of the main features and is an added value that raises a person’s destiny and contributes to the development and formation of his personality. In this context, education has been given an important position among human rights in many international agreements, documents and national constitutions, and it has become known that it is a human right at the international level. For example, the charters and agreements issued by the United Nations and UNESCO, and the same applies to regional organizations such as the Council of Europe. These agreements are concerned with protecting human rights in general and economic and social rights and cultural.The most important standards of civilization and civilization (knowledge and virtue) are acquired through education and correct, free learning. Science and education are natural in human development, and sciences increase where development increases and civilization is glorified. Through education and reading, it is possible to reshape minds, the style of thinking, and the method for judging matters, which helps to develop... Sublime moral principles and values and knowledge of rights and obligations in society, which facilitates the adoption of sound social ideas and values and following legitimate methods to solve and overcome problems.

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان مالم يعلم، أحمدهُ حمد الشاكرين وأثني عليه بما هو أهله القائلُ في محكم كتابه الكريم ﴿ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ﴾[١]، والصلاة والسلام على معلم الناس الخير وعلى آله وصحبه أجمعين، عن أبي هريرة (ﷺ) أن رسول الله (ﷺ) قال: ((من سلكَ طريقاً يلتمسُ فيهِ علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة)[٢].فإن طلب العلم ونشره من أفضل القربات التي يتقرب العبد من ربه ومن أبرز الطاعات التي تُعلي منزلة المسلم، وترفع قدره عند الله تعالى ولقد أمر الله عباده بالعلم والتعليم والتفكير والتدبير وحذرهم من الجهل واتباع الهوى، وبيّن أن العلم الذي ينفع صاحبه يوم القيامة هو العلم الذي يخلص فيه العبد لمولاه، وينبغي فيه نيل رضاه، ويتأدب فيه بأدب الإسلام ويتخلق بأخلاق سيد الأنام، المعلم الأول نبينا محمد (ﷺ) الذي كان خلقهُ القرآن.

أولاً: أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث عن غياب الرؤية لدى الدول حول احتياجات الحق في التعليم المطلوبة منهم ويرجع هذا إلى طبيعة التعليم في الحق نفسه وفائدته للفرد والمجتمع والبشرية بشكل عام كونه حق من حقوق الإنسان، وكذلك تدني مؤشرات التعليم في الوطن العربي بصفة خاصة وفي الدول النامية بشكل عام وتأثر التعليم بالأحداث والصراعات الدولية والأقليمية.

ثانياً: منهجية البحث:

اعتمدت في بحثي المنهج التحليلي الوصفي والمنهج المقارن ثم تقييم الدراسات والأبحاث والمواثيق الصادرة عن الأمم المتحدة والمواثيق والاتفاقيات الأقليمية الصادرة عن المنظمات المتخصصة.

ثالثاً: هدف البحث:

فإن الحق في التعليم له جانبان: جانب اجتماعي وجانب الحرية وهذا ملزم للدول باتخاذ خطوات فعالة تهدف إلى أعمال الحق في التعليم وهذا يتطلب منها أن تحترم حرية اختيار التعليم وحرية انشاء وإدارة المدارس الخاصة وان التعليم حق من حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي.

رابعاً: إشكالية البحث:

١. عدم وجود رؤية واستراتيجية واضحة للتربية والتعليم على جميع المستويات تقوم على التشاور بين جميع الأطراف المعنية ورسم سياسات تستند إلى بيانات حقيقية مستوفاة وإلى دراسات وتحليلات مجدية بالوصول إلى التعليم الأساسي الجيد.
٢. نشر وتعميم تقنيات التعليم الألكتروني في المؤسسات التعليمية في مختلف المراحل المدرسية والجامعية ومحاولة تقليص الفجوة الرقمية والاعتراف بالشهادات التي تصدر عن مؤسسات التعليم الألكتروني.
٣. ما زال قطاع التعليم يعاني من قلة الموارد والتمويل.

خامساً: تقسيمات البحث:

فقد تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة مطالب:فقد تناول المطلب الأول: (الملامح والأطر الأساسية للحق في التعليم).وفي المطلب الثاني تناولنا: (الحق في التعليم لجميع شرائح المجتمع الإنساني).وفي المطلب الثالث تناولنا: (الوسائل الألكترونية والقيادة الإدارية في المؤسسات التعليمية). وفي المطلب الرابع تناولنا: (حماية الحق في التعليم ضمن إطار الأمم المتحدة والتنظيمات الأقليمية).ثم نتناول في الخاتمة: (الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالبحث).

المطلب الأول الملامح والأطر الأساسية للحق في التعليم

لقد أولت المجتمعات إهتماماً أساسياً بالتعليم ودورهِ الحاسم في بناء المجتمع المعاصر، خصوصاً في مجالين أساسيين هما مجال ديمقراطية التعليم وتوسيع قاعدته، ومجال أن المدرسة هي الفضاء الأمثل لنشر ودعم قيم ومبادئ حقوق المواطنة[٣]، ولقد أدركت هذه المجتمعات أنّ تعزيز مبدأ المواطنة يتطلب نشر التعليم دون تمييز، والإهتمام بنشر ثقافة المواطنة في مناهج التعليم، لذلك أسهم التعليم بشكل واضح في عملية نشر مبادئ وقيم حقوق المواطنة والحريات الأساسية[٤].وسنتناول تقسيم هذا المطلب إلى فرعين: نتناول في الفرع الأول: تعريف التعليم وأنواعه.وفي الفرع الثاني نتناول: أهمية التعليم وأهدافه.

الفرع الأول تعريف التعليم وأنواعه

أولاً: تعريف التعليم: هو نوع متخصص في التنشئة الاجتماعية وقد أصبح مع الزمن نظاماً اجتماعياً قامت عليه في إطار تقسيم العمل مؤسسات متخصصة تشرف عليها أساساً الدولة في الصور المختلفة لمظاهره، ويعرف مفهوم التعليم كل النشاطات المخططة والمنظمة لقيادة عملية التعليم[٥].فالتعليم مرتبط بالتصميم والتخطيط والإجراءات وغير ذلك من عناصر البيئة يقوم بها المعلم لتنظيم الموقف التعليمي، بقصد تسهيل عملية التعلم على التلاميذ وهذه العملية تعني تمكينهم من اكتساب الأهداف التعليمية المقصودة، وتطوير سلوكهم العقلي والوجداني والحركي بفضل عملية التعليم التي تقوم بتحديد السلوكيات التعليمية[٦]فالتعليم هو النشاط الذي يهدف إلى تطوير المعرفة والقيم الروحية والفهم والإدراك الذي يحتاج إليه الفرد في كل مناحي الحياة، إضافة إلى المعرفة والمهارات ذات العلاقة بحقل أو مجال معين[٧]، والتعليم عملية مستمرة فلفظة التعليم يجب فهمها بالمعنى الواسع على أنها تعليم مستمر ودائم في أكثر الميادين تنوعاً وأكثر المجالات إختلافاً مهنياً واجتماعياً ومجتمعياً[٨].وهناك ترابط بين التربية والتعليم ويعد التعليم جزءاً من التربية الذي هو أشمل وأوسع من التعليم لأن مضمون التربية يشمل التكوين العلمي والتربوي والخلقي مما يربط بين التربية السلوكية المنزلية والبيئية وبين التعليم المدرسي والمنهجي في آن واحد ولم يرد هذا النص في إعلان حقوق الطفل ولا في أي من الدساتير والتشريعات العربية[٩].فالتعليم هو المحصلة النهائية والجامعة لكل القدرات والظروف والعمليات التي تطور الإنسان من خلالها نفسه للعيش في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والطبيعية المحيطة به، والتي يولد فيها ويحيا بمقتضاها[١٠].ومصطلح التعليم يشير إلى جميع أنواع ومستويات التعليم ويشمل ذلك الحصول على التعليم ومستوى نوعيته والظروف التي بموجبها يتم منحها[١١].

ثانياً: أنواع التعليم:

أ- التعليم النظامي: هو ذلك التعليم الذي يتلاهُ المتعلمون في المدرسة، وغالباً ما يُعرف بالتعليم المدرسي وفي معظم الدول يلتحق الناس بشكل من أشكال التعليم النظامي خلال مرحلة الطفولة وعادةً تكون المؤسسات والمدارس تحدد نوع المناهج التي تدرس فيها وكذلك تحديد الأوقات للدروس والتزام المعلمين بالمناهج والوقت وتحديد الاختبارات والامتحانات للطلبة الدارسين وبذل جهد يوازي الجهد الذي يبذلهُ المتعلمون (الطلبة الدارسون)، وفي التعليم النظامي تعقد امتحانات لقياس مدى تحصيل الطلاب وتقدمهم في الدراسة[١٢]وهذا النوع من التعليم هو تعليم مقصود ومنظم عادةً ما يتم ترتيب فرص التعليم الرسمي من المؤسسات وفي كثير من الأحيان، وسترشد هذا النوع من التعليم عن طريق منهج أو أي نوع آخر من البرنامج الرسمي[١٣]، والتعليم الرسمي هو منظم ومتدرج زمنياً[١٤]من وجهة نظرنا فإن غالبية الدول تنتهج أنواع التعليم الأساسي الذي يتجاوز المفهوم الضيق المنحصر في ضمان حق التعليم لجميع الأطفال والبالغين ومن جميع الشرائح والفئات وفي مختلف الاختصاصات إعتباراً من رياض الأطفال والتعليم الابتدائي والثانوي والجامعات والدراسات العليا والتعليم المهني بمختلف أنواعهِ (صناعي، تجاري، زراعي). وفي مجال الصحة والتمريض والفنون، وحق التعليم للكبار (كمحو الأمية) وتعليم ذوي الإحتياجات الخاصة والمعاقين، حيث تقوم المؤسسات بتوفيركافة الاحتياجات التعليمية الأساسية من مهارات ومعارف تمكن الفرد من الإستمرار في التعليم وفقاً لميوله وإتجاهاته وقدراتِه واستعداداته الفكرية.

ب- التعليم التلقائي: هو ما يتعلمه الأفراد من خلال ممارساتهم لحياتهم اليومية، فالأطفال الصغار يتعلمون اللغة بالاستماع إلى الآخرين، وهم يتحدثون ثم يحاولون التحدث كما يفعل الآخرون، ويتعلمون كيفية ارتداء ملابسهم أو آداب الطعام أو ركوب الدراجات أو إجراء الإتصالات الهاتفية أو تشغيل الأجهزة الكهربائية.

ج- التعليم غير الرسمي: يحتل هذا النوع من التعليم مكاناً وسطاً بين النوعين السابقين، النظامي والتلقائي وعلى الرغم من احتوائه برامج مخططة ومنظمة كما هو الحال في التعليم النظامي، فإن الإجراءات المتعلقة بالتعليم غير الرسمي أقل إنضباطاً من إجراءات التعليم النظامي، فمثلاً في الدول التي يوجد بين سكانها من لا يعرفون القراءة والكتابة أي أن كل متعلم يعلم فرداً أمياً يعتبر ذلك أسلوباً لمحاربة الأمية وفي هذه الطريقة يقوم قادة التربية والتعليم بإعداد مادة مبسطة لتعليم القراءة بحيث يقوم كل متعلم بتعليمها[١٥].

الفرع الثاني أهمية التعليم وأهدافه

أولاً: أهمية التعليم: من المعروف أن التعليم يقوم بدور كبير في غرس معايير المجتمع وقيمه وتراثهُ الثقافي في نفوس الناشئة وإعداد الأجيال وتجهيزها لأداء أدوار البالغين ونشر المعارف والمهارات والتوعية بالحقوق والواجبات[١٦].وكذلك يعد من عوامل تنشئة الإنسان وإعداده لكي يكون مواطناً صالحاً يخدم نفسه وينبغي ألّا تخلو حياة الطفل أو الطفولة من الاستفادة من التعليم والذي بدونه لا يستطيع الإنسان مباشرة كافة حقوقه وأداء واجباته العامة هذا من جانب، ومن جانب آخر فالتعليم يُعدّ أهم وظائف الدولة وأكثرها خطراً، فهو أداتها الرئيسية في التنمية المستدامة

وإعادة حياة أفضل تتوافق فيها مع بيئته[١٧]، وبالتعليم الجيد يمكن للمواطنين التصدي لإنتهاكات الحقوق، وبالبرامج التعليمية سوف تقدم للأجيال الحاضرة الوسائل الكفيلة بإحترام حقوق الأجيال القادمة وسوف تعلمهم كيفية المحافظة على هذه الحقوق[١٨].للتعليم دور حيوي في تمكين المرأة وحماية الأطفال من العمل الاستغلالي الذي ينطوي على مخاطر وكذلك من الاستغلال الجنسي وفي تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وحماية البيئة. وإن المجتمع الحديث يجب أن يكون مجتمعاً متعلماً إذا أراد أن يتقدم فقد أصبح توفر المتعلمين المهرة مقياس لإمكانات البلدان الاقتصادية والعسكرية وحتى السياسية[١٩].وان التعليم أيضاً يعتبر من الركائز المهمة والأساسية لعملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية ومن المرتكزات الأساسية لمسيرة النهضة الوطنية والتقدم والتنمية البشرية كما يؤدي التعليم إلى زيادة الرصيد الاستراتيجي لقوة الدول وزيادة التراكم الاقتصادي وثروة الأمم[٢٠].ومن وجهة نظرنا يعتبر التعليم اللبنة الأساسية لكل المجتمعات ويعتبر افضل استثمار يمكن للدول أن ترصده من أجل بناء مجتمعات تتمتع بالإزدهار والصحة الجيدة والإنصاف وتحقيق النمو الاقتصادي وحفظ الأمن القومي وبلوغ التجانس الاجتماعي إلى جانب حماية القيم والأخلاق والتحرر من القهر، علاوة على دوره في شتّى مناحي الحياة الاجتماعية والفردية ويحسّن سبل معيشة الأفراد والأجيال القادمة، فالتعليم لديه القدرة على تغيير حياة الإنسان وتعزيز القيم المشتركة.

ثانياً: أهداف التعليم:يهدف التعليم إلى ترقية الوطن والمواطن كما يؤدي إلى ترقية عواطف الإنسان وتنمية وجدانه وتكون القيم الأخلاقية التي تؤدي على تنمية الضمير الخلقي لدى الإنسان، من أجل هذا كله كان للإنسان الحق في التعليم وأصبح واجباً قومياً ومسؤولية كبيرة[٢١]. يهدف التعليم قبل الجامع إلى تكوين الدارس تكويناً ثقافياً وعلمياً وقومياً على مستويات متتالية من النواحي الوجدانية والقومية والعقلية والاجتماعية والصحيةوالسلوكيةوالرياضية[٢٢].يهدف التعليم الأساسي إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ واشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من المهنية التي تتفق وظروف البيئة المختلفة بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمهُ في المراحل المختلفة وأن يواجه الحياة بعد تدريب مهني وعلمي وفكري مكثف وذلك من أجل اعداد الفرد كي يكون مواطناً منتجاً في وطنهِ ومجتمعهِ[٢٣].يمكّن التعليم من البقاء وتنمية كافة القدرات للعيش والعمل بكرامة واتخاذ القرارات السليمة التي تؤهله على تحمل المسؤولية لإحترام تراثه الثقافي واللغوي والروحي المشترك والنهوض بتربية الآخرين ودعم قضايا العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية[٢٤].

المطلب الثاني الحق في التعليم لجميع شرائح المجتمع الإنساني

إنتهجت غالبية الدول الحق في التعليم لجميع المواطنين الذكور والإناث الصغير والكبير وعدم التمييز بين جنس وآخر والسليم والمعاق وذوي الاحتياجات الخاصة وشرّعت القوانين الوضعية لهذا الحق كالتعليم المجاني وإلزامية التعليم وفتحت المؤسسات لأنواع التعليم العلمي والتقني والفني والمهني والتعليم العالي وحسب السمات والخصائص الأساسية التي يجب توافرها في الحق في التعليم حيث وردت هذه السمات في وثيقة اليونسكو وكما يلي:

١. حصول الجميع على التعليم الابتدائي مجانياً وإلزامياً للجميع.
٢. إمكانية الوصول إلى التعليم الثانوي بمختلف أنواعه وكذلك التعليم التقني والمهني الذي ينبغي توفيره بشكل عام.
٣. القدرات على اساس الحصول على التعليم العالي.
٤. فرص التعليم المستمر وبرامج محو الأمية والتعليم مدى الحياة.
٥. أدنى المعايير الدولية لجودة التعليم ومهنة التدريس.وسوف نُقسّم هذا المطلب إلى فرعين نتناول في الفرع الأول: الحق في التعليم لكبار السن (محو الأمية) ولذوي الاحتياجات الخاصة والمحتجزين (السجناء) واللاجئين ونتناول الأطر القانونية لتصنيف الحق في التعليم ضمن حقوق الإنسان في الفرع الثاني.

الفرع الأول الحق في التعليم لكبار السن (محو الأمية) ولذوي الاحتياجات الخاصة والمحتجزين (السجناء) واللآجئين

من المجموعة المحرومة في المجتمع كبار السن فقد تناول الحق في التعليم لأنها تتعلق بكبار السن في مبادئ الأمم المتحدة لعام ١٩٩١ وقد شجّعت حكومات على إدراجها في خططها الوطنية، متى ما أمكن ذلك[٢٥].المبدأ الرابع من المبادئ جاء فيه ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الاستفادة من برامج التعليم والتدريب الملائمة والمبدأ السادس عشر ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الاستفادة من موارد المجتمع التعليمية والثقافية والروحية ويجب تحقيق المساوات في الحصول على التعليم الأساسي والمستمر لكبار السن وتعزيز معرفة القراءة والكتابة والحساب والتدريب على المهارات التكنولوجية وتنفيذ سياسات تعزز فرص الحصول على التدريب وإعادة التدريب للعاملين الأكبر سناً.وقد جاء في البند (٦) من الإعلان الخاص بحقوق المعاقين ومنها حق التعليم والدمج في المجتمع حيث ينص على أن للمعوق الحق في العلاج الطبي والنفسي

والوظيفي بما في ذلك الأعضاء الصناعية وأجهزة التقويم وفي التأهيل الطبي والاجتماعي وفي التعليم وفي التدريب والتأهيل المهنيين والمساعدة والمشورة وفي خدمات التوظيف وغيرها من الخدمات التي تمكنه من إنماء قدراته ومهاراته لأقصى الحدود وإعادة اندماجه في المجتمع.فالسلطات التعليمية العامة مسؤولة عن تعليم الأشخاص ذوي الاعاقة في بيئات متكاملة ويجب أن يشكل التعليم لأشخاص ذوي الاعاقة جزءاً لا يتجزأ من التخطيط التربوي الوطني وتطوير المناهج الدراسية.أما حقوق الأشخاص المحتجزين والسجناء الذين لهم الحق في التعليم حيث اعتمدت الكثير من المواثيق الدولية في هذا الجانب وربما كان أشهرها القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء لعام ١٩٥٥ حيث أوصى باعتمادها مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في جنيف ١٩٥٥ وأقرّها المجلس الاقتصادي والاجتماعي[٢٦].فيما يتعلق يحق التعليم والترفيه كان في الفقرتين ٧٧، ٧٨ في الجزء الثاني من القواعد على النحو التالي:

١. تتخذ إجراءات لمواصلة تعليم جميع السجناء القادرين على الاستفادة منهُ بما في ذلك التعليم الديني في البلدان التي يمكن فيها ذلك، ويجب أن يكون تعليم الأُميين والأحداث إلزامياً وان توجه إليه الإدارة عناية خاصة.

٢. يجعل تعليم السجناء في حدود المستطاع عملياً متناسقاً مع نظام التعليم العام في البلد بحيث يكون في مقدورهم بعد إطلاق سراحهم أن يواصلوا الدراسة دون عناء.

٣. تنظم في جميع السجون حرصاً على رفاه السجناء البدني والعقلي أنشطة ترويحية وثقافية.وقد نصّت المادة ٢٢ من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين[٢٧]:

١. تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين نفس المعاملة الممنوحة لمواطنيها فيما يخص التعليم الأولي.

٢. تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين أفضل معاملة ممكنة على ألّا تكون في أي حال أقل رعاية من تلك الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظروف، فيما يخص فروع التعليم غير الأولي، وخاصة على صعيد متابعة الدراسة، والاعتراف بالمصدقات والشهادات المدرسية والدرجات العلمية الممنوحة في الخارج والإعفاء من الرسوم والتكاليف، وتقديم المنح الدراسية.

الفرع الثاني الأطر القانونية لتصنيف الحق في التعليم ضمن حقوق الإنسان

إن الإتجاهات الداعية إلى تقسيم أو تصنيف حقوق الإنسان جانبها الصواب حيث تقوم على تجزئة حقوق الإنسان وتفضيل مجموعة منها على مجموعة أخرى، حيث أنها في جملتها تشكل كُلاً لا يقبل التجزئة، فالحقوق المدنية والسياسية تبقى عديمة الجدوى إذا لم تكن مقرونة ولو بالحد الأدنى من وسائل ومتطلبات الحياة الكريمة كالتعليم والعمل والعلاج، فلا كرامة لمن يعاني من الأمية[٢٨].وفي حين تأخر تقنين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (كجيل ثاني) والاعتراف بها وتوفير آلية الحماية لها حيثُ بدأت تبرز وتشق طريقها مع صعود وتعاظم الطبقة العاملة[٢٩]فحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حقوق وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وحواها بشكل أوسع وأكثر تحديداً العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن هذه الحقوق الحق في التعليم وجميع الحقوق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان المدنية والسياسية ولا يمكن فصلهما.وإن كل حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية غير قابلة للإنقسام ومترابطة وأن التمتع الكامل بالحقوق المدنية والسياسية مستحيل من دون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٣٠].أما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فهي مسؤولية الدولة لمواطنيها من أساسيات الحياة والعيش بكرامة كبشر وكذلك ما تقدّمه من خدمات عامة وبنية تحتية من تعليم وصحة وتنمية، وهي دين على الدولة تجاه مواطنيها ناتج عن العقد الاجتماعي الذي تنازل بموجبه المواطنون للدولة عن بعض من حقوقهم للإرادة العامة المتمثلة بالدولة، وهي متكاملة لا يمكن تجزئتها عن الحقوق المدنية والسياسية وهي لذلك تسمى بالحقوق الإيجابية[٣١].

المطلب الثالث الوسائل الألكترونية والقيادة الإدارية في المؤسسات التعليمية

تقوم فلسفة التعليم الألكتروني على إتاحة عملية التعليم لجميع أفراد المجتمع طالما أن قدراتهم وامكانياتهم تمكّنهم من النجاح في هذا النمط من التعليم، وذلك للعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين جمع المتعلمين دون التفرقة بين الجنس أو العرق أو اللون أو اللغة، والوصول إلى الطلاب الذين يعيشون في مناطق نائية ولا تمكنهم ظروفهم من السفر أو الانتقال إلى مكان التعليم وأيضاً من أجل السماح للطلاب غير القادرين أو ذوي الاحتياجات الخاصة بالحصول على فرص تعليمية وهم في أماكنهم بالإضافة إلى ما يتيحه هذا النظام من رفع كفاءة وجودة العملية التعليمية، وتدريب الطلاب على العمل بإيجابية واستقلالية وسيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين: نتناول في الفرع الأول تحديث الوسائل التكنولوجية لخدمة التعليم والتعلم وفي الفرع الثاني نتناول القيادة الإدارية في المؤسسات التعليمية.

الفرع الأول تحديث الوسائل التكنولوجية لخدمة التعليم والتعلم

تعتبر وسائل وتكنولوجيا التعليم عنصراً أساسياً من عناصر المنهج التربوي بل هي جزء لا يتجزأ من منظومة التعليم الشاملة المتكاملة، كما أن استخدام الوسائل التعليمية في العصر الحالي يعتبر من سمات التربية الحديثة خاصة بعد أن أكّدت البحوث التربوية وما تزال تؤكد كل يوم أهمية استخدام الوسائل هي المواقف التربوية المختلفة بما يمكن أن تحققه من تشوق المتعلم وجذب انتباه للدرس وتثبيت المادة العلمية في ذهنِه وجعلها أبقى أثراً وعدم تعرضها للنسيان السريع ومراعاتها لمبدأ الفروق الفردية بين المتعلمين[٣٢].وإنّ من أهم المسميات المختلفة للوسائل التعليمية حيث دخلت هذه الوسائل من خلال مراحل تطورها تحت مسميات مختلفة وذلك وفقاً للتطور التاريخي كما يلي:

- **الوسائل السمعية (Audio Aids):** وسُميت كذلك باعتبار أنها تخاطب حاسة السمع من أمثلتها: صوت المعلم، المذياع، المسجل الصوتي، جهازسماع الإسطوانات إلخ.
- **الوسائل البصرية (Visual Aids):** وسُميت كذلك باعتبار أن المتعلم يتعلم منها اعتماداً على حاسة البصر، ومن أمثلتها: السبورات، الخرائط، المجسمات، الصور، جهاز عرض الشفافيات... إلخ.
- **الوسائل السمعية البصرية (Audiovisual Aids):** وسُميت بذلك كون هذه الوسائل تمد المتعلم سمعياً وبصرياً بما يتعلمه من خلالها[٣٣].
- **الوسائل المعنية معنيات التدريس (Teaching Aids):** وتنبع هذه التسمية من الدور الذي تلعبه الوسيلة في قاعدة كل من المعلم والمتعلم في تسهيل عملية التعليم والتعلم.
- **وسائل الإيضاح:** وتدل هذه التسمية على الدور الذي تلعبه الوسيلة في توضيح ما هو غامض في الدرس وتقريبه إلى ذهن التلميذ.
- الوسائل التعليمية: وجاءت هذه التسمية نتيجة تطور العملية التعليمية واستحداث مجموعة هائلة من وسائل التعليم والتعلم ونتيجة ظهور نظريات حديثة في المناهج وأساليب التدريس وعلم النفس التربوي، ومن فوائد الوسائل التعليمية هي:

– استخدام المعلم للوسيلة التعليمية يمكن أن يساعده في القدرة على ضبط النظام في الفصل.

– استخدام وسائل وتكنولوجيا التعليم المناسبة يمكن أن يحقق جوانب نمو أخرى جنباً إلى جنب مع الجانب المعرفي كالجانب الإنفعالي والجانب النفسحركي والجانب المهاري[٣٤].

– تساهم وسائل وتكنولوجيا التعلم التي يشارك التلميذ في إعدادها في تنمية ميول واهتماماته العلمية نحو المادة التي تخدمها الوسيلة.

– استخدام المعلم لوسيلة تعليمية تتلائم وأهداف الدرس يساعده في توفير وقت الحصة وتخصيص هذا الوقت بالتالي للمراجعة والتدريب العملي للتلميذ.

– تساعد وسائل وتكنولوجيا التعليم المصنعة من خامات البيئة المحلية في تحقيق الارتباط بين حقائق ومفاهيم الدرس وبين المشكلات الحقيقية التي تواجه التلميذ في بيئته[٣٥].

– يحتاج عضو هيئة التدريس في الجامعة إلى استخدام وسائل وتكنولوجيا التعليم المناسبة لتوفير الوقت والجهد.

– قدرة المعلم المستخدم وسائل تكنولوجيا التعليم المناسبة على توصيل المادة العلمية لتلاميذه بوضوح ودونما التباس.

– ان نظرة أعضاء هيئة التدريس بالأقسام الإنسانية ببعض الكليات الجامعية لدورهم إيجاباً في الجامعة أثرت على اتجاهاتهم نحو استخدام وسائل وتكنولوجيا التعليم تأثيراً إيجابيا باعتبارها تؤثر على طبيعة ذلك الدور[٣٦].

– ان استخدام وسائل وتكنولوجيا التعليم المناسبة يجعل التعليم باق الأثر في ذهن المتعلم وأقل عرضة للنسيان.

الفرع الثاني القيادة الإدارية في المؤسسات التعليمية

حظي مفهوم القيادة الإدارية أهمية بالغة ومتزايدة مع التطور السريع الذي تعيشه الإدارة الحديثة لذلك تعد وظيفة القيادة من أكثر الحالات التي ما تزال محط الاهتمام بسبب أهميتها كظاهرة إنسانية ترتبط بالحياة اليومية للافراد وكذلك كونها المعيار الذي يستند عليه نجاح أي مؤسسة.القائد الناجح هو الذي يفوض صلاحياته إلى المرؤوسين لإتمام بعض المهمات مع حرصه على الاستمرارية في المتابعة والتوجيه، لأن القائد يؤمن هنا بقيمة الأفراد ويحترم آرائهم فيسود جو من العمل والشعور بالتعاون الإيجابي وارتفاع الروح المعنوية للعاملين كما يحقق جواً من الترابط الاجتماعي والانتماء إلى العمل[٣٧].وتأسيساً على ذلك ينبغي على القادة التربويين إرشاد العاملين معهم لمواجهة التحديات الخارجية في هذا العالم المتسارع التغيرات والمتنوع المستجدات بكل ثقة واقتدار وذلك من خلال الانفتاح الهادف وتعزيز الحوار والمناقشات الايجابية معهم، والعناية بجوانب صحتهم الانفعالية، لأن التعامل مع مقاومة التغيير والسعي لحل الصراع، يمكن أن يكون مصدراً للضغط النفسي والإرهاق العصبي[٣٨].إن الإدارة

والقيادة كلاهما مهتمان للمنظمات، ولكن لا يمكن لأحدهما أن تحل محل الأخرى، إذ يرى البعض من الكتاب أن المدراء قد يكونوا قادة جيدين وفاعلين، ولكن ليس كل القادة الجيدين مدراء، فالقادة لا يمتلكون سوى القليل ليعملوه بالصلاحيات الرسمية للمدراء في المنظمة ومع وجود الاختلاف في النظرة إليهما فإنهما يشتركان في تحديد الهدف، خلق الجو المناسب لتحقيقه ثم التأكد على إنجاز المطلوب على وفق المعايير والأسس المعنية وتأسيساً على ذلك يمكن القول أنه مهما بلغت درجة التنظيم من الدقة والكفاءة العالية للعاملين فإنهم يظلوا بحاجة إلى وجود شخصية قيادية متميزة يرجع إليها في الإشراف على العمل اليومي وتوجيههُ صوب الأهداف المرسومة لها باستخدام أساليب مبتكرة يكون فيها للقائد دوراً كبيراً في تأسيسها وجذب العاملين لتبنيها وتنفيذها[٣٩].ومن وجهة نظرنا يجب أن يتصف القائد الإداري الفعال والناجح بالصفات التالية:

١. المصداقية وزرع الثقة في نفوس العاملين.
٢. تبني فلسفة المشاركة في صنع القرار ورسم السياسات.
٣. تنمية الروح المستقبلية لدى العاملين.
٤. التركيز على العلاقات الإنسانية.
٥. تحديد الأهداف وصياغتها بشكل دقيق.
٦. تحفيز العاملين والمحافظة على الروح المعنوية لديهم.
٧. توثيق العلاقات بين المؤسسة والبيئة الخارجية.
٨. تعزيز وتسهيل الإتصال والتفاعل بينهُ وبين العاملين وبين العاملين أنفسهم.
٩. تقويم أداء العاملين بصورة موضوعية.

المطلب الرابع حماية الحق في التعليم ضمن إطار الأمم المتحدة والتنظيمات الاقليمية العربية والأجنبية

لمنظمة الأمم المتحدة دور قانوني فاعل في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، هذه الأحكام والقواعد الصادرة عنها تمثل فيما يعرف بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان، كما تحب منظمة الأمم المتحدة أن تطلق عليها في مجموعها وهي الأساس القانوني الدولي الملزم للدول أعضاء الجماعة الدولية بتلك الحقوق والحريات، ولم يقتصر دورها في الميثاق المنشئ للمنظمة أو الاعلام العالمي لحقوق الإنسان أو العهدين الدوليين وواقع الأمر أن دور الأمم المتحدة في هذا المجال واسع وفضفاض أكبر من أن يحصى أو يُعَد، فقد تم عقد الكثير من المعاهدات المعنية لهذا الموضوع[٤٠].ففي الفقرة الثالثة تنص على تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصيغة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، أو الإنسانية أو تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك، بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين[٤١].وعليه سيتم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع تتناول في الفرع الأول: الحق في التعليم ضمن إطار الأمم المتحدة ونتناول في الفرع الثاني الحق في التعليم ضمن إطار التنظيمات الاقليمية وفي الفرع الثالث نتناول المعوقات والتجارب لقطاعات التربية والتعليم في العراق ومصر والصين واليابان.

الفرع الأول الحق في التعليم ضمن إطار الأمم المتحدةلقد دعت العديد من الصكوك القانونية الأخرى على المستوى الدولي لحماية الحق في التعليم وهي كالتالي: (مواثيق توفير الحماية ضد التميز– الصكوك المتعلقة بحقول الأطفال– صكوك معالجة حقوق اللاجئين وعديمي الجنسية، والمشردين داخلياً، والأشخاص المحاصرين– صكوك حقوق العمال المهاجرين– الصكوك المتعلقة بحقوق الأشخاص المعوقين– صكوك حقوق كبار السن– صكوك المتعلقة بحقوق الأشخاص المحتجزين– الصكوك المتعلقة بحقوق الأقليات– الصكوك المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية). وقد أقرت المادة (٢٦) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن لكل فرد الحق في التعليم وهذا يعد أول اعتراف في صك دولي بعبارات واضحة من أي وقت مضى[٤٢]وبعد المادة (٢٦) من الاعلان القومي أعادت النص على الحق في التعليم وجعلها أكثر تفصيلا في المادتين (١٣، ١٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في حين أن المادة (١٣) من العهد تعترف عموماً بالحق في التعليم ونصت على الالتزامات العامة للدول الأطراف في السقي إلى اعمال الحق في التعليم، ونصت المادة (١٤) من العهد على التزامات الدولية فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي، وقد سبق اعداد الاعلان العالمي لحقوق الإنسان صدور اعلانات أخرى من مؤسسات دولية ومن بينها اعلان الحقوق الدولية للإنسان الذي اعتمدهُ مجمع القانون الدولي في (١٢) اكتوبر سنة ١٩٢٩م، والذي تضمن النص على حق كل فرد في الحياة والحرية الفردية والأمن وحقه في الحرية والملكية وحرية العقيدة والدين والحق في التعليم ومباشرة مختلف الأنشطة الاقتصادية والمهنية والصناعية بدون

تميز[٤٣].حيث أن الالتزام الدولي باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية يعد التزاماً قانونياً يستند إلى مصادر قانونية واضحة ومحددة تتركز كأصل عام في الاتفاقيات الدولية العالمية والأقليمية، وهو التزام قانوني يترتب على تخلف الوفاء به من قبل الدولة مسؤوليتها الدولية[٤٤].كما يرى البعض الآخر أن الالتزامات واجب قانوني تتحمل به كل دولة تجاه المجتمع الدولي، ويتضمن قيامها اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة[٤٥]. وبذلك فإن هذه النصوص السالفة الذكر تشكل أحكاماً شاملة، وبما أنها جاءت أكثر تفصيلاً فيمكننا النظر إليها باعتبارها تشكل تقنيناً للحق في التعليم في القانون الدولي[٤٦].

الفرع الثاني الحق في التعليم ضمن إطار التنظيمات الأقليمية

إذ كانت الأمم المتحدة أول تنظيم دولي يتبنى مبدأ حماية حقوق الإنسان كمبدأ أو هدف ينبغي الوصول إليه، فإن المنظمات الدولية الأقليمية قد تبنت نفس الفكرة ومنها وصل إلى مستوى أعلى من التطور مما وصلت إليه على المستوى العالي، وتظل الأمم المتحدة نقطة انطلاق للتطور الذي لحق به لحماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي والأقليمي[٤٧]، والحماية العالمية لحقوق الإنسان لا تؤدي إلى الاستغناء عن الحماية الأقليمية فالحماية الأقليمية تلعب دوراً حيويا ومركزياً في هذا المجال، حيث وميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن منه، يدعو إلى قيام تنظيمات ووكالات أقليمية[٤٨]، ويظهر الاهتمام الأقليمي بحقوق الإنسان على مدى جميع القارات في الوقت الراهن، وقد انطلق هذا النمط من الاهتمام أول ما انطلق في إطار القارة الأوربية في مجال حقول الإنسان[٤٩].ومصطلح الأقليمية مشتق من كلمة الأقليم، وهو مفهوم مكاني يحدده البعد الجغرافي من جهة وكثافة التبادل التجاري والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي، والأقليمي في هذا الإطار تشير إلى ذلك التعاون الحاصل على مستوى أقليمي بين الدول المتجانسة والذي يحددهُ معدل نمو التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية لهوية المنطقة[٥٠].في عام ١٩٨٨ اعتمدت منظمة الدول الأمريكية على البرتوكول الإضافي للإتفاقية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٥١]، وقد جاء في البرتوكول على الحق في التعليم بالتالي[٥٢]:

- لكل شخص الحق في التعليم.
- توافق الدول الأطراف على وجوب توجيه التعليم نحو التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية والكرامة الإنسانية وعلى وجوب تقوية الاحترام لحقوق الإنسان وتعدد الايديولوجيات والحريات الأساسية والعدل والسلام، كما توافق أن يكون التعليم كل شخص من أن يشارك بفاعلية في مجتمع ديمقراطي تعددي ومن أن يحقق وجوداً لائقاً له، وتعترف الدول الأطراف أنه من أجل تحقيق الممارسة الكاملة لحق التعليم.

أ. يجب أن يكون التعليم الأولي إجبارياً ومتاحاً للجميع بدون نفقات.

ب. يجب أن يتاح للجميع بوجه عام التعليم الثانوي بأشكاله المختلفة، بما في ذلك التعليم الثانوي الفني والمهني، وذلك بكافة الوسائل المناسبة وبوجه خاص بإدخال التعليم الحر بشكل متدرج.

ج. يجب أن يتاح التعليم العالي للجميع بالتساوي، على أساس قدرات كل شخص، وذلك بكل الوسائل المناسبة، وبوجه خاص بإدخال التعليم الحر بشكل متدرج.

د. يجب تشجيع التعليم الأساسي أو تكثيفه بأكبر قدر ممكن لأولئك الذين لم يتلقوا أو يكملوا حلقة التعليم الأولى.

هـ. يجب وضع برامج تعليمية خاصة للمعاقين من أجل توفير التعليم والتدريب الخاص للأشخاص المعاقين بدنياً أو عقلياً.

و. يجب أن يكون لدى الآباء الحق في اختيار نوع التعليم الذي يقدم لأبنائهم بشرط أن يتفق مع المبادئ المذكورة أعلاه.ومن وجهة نظرنا بأن لا شيء في هذا البروتوكول يفسر على أنه تقييد لحرية الأفراد والهيئات في إنشاء وإدارة المؤسسات التعليمية وفقاً للتشريعات المحلية للدول الأطراف، فأن لكل طفل الحق في النمو تحت حماية ومسؤولية أبوية إلا في الظروف الاستثنائية المعترف بها قضائياً، ولا ينبغي فصل الصغير عن أمه، ولكل طفل الحق في التعليم المجاني والإلزامي على الأقل في المرحلة الأولى وفي مواصلة تدريبه في المستويات الأعلى من النظام التربوي.

الفرع الثالث المعوقات والتجارب لقطاعات التربية والتعليم في العراق ومصر والصين واليابان

شهدت قطاعات ومؤسسات التربية والتعليم في الوطن العربي والدول الأجنبية تجارب ومعوقات وسوف نتطرق في هذا المجال عن تجارب بعض الدول:

أولاً: التعليم في العراق:كان نظام التربية والتعليم في العراق يسابق أرقى النظم، لِما يمتلكهُ من جودة مواصفات عالمية متينة، لا يضاهيه في ذلك نظام، وقد حاز تلك المرتبة بإعتراف دول العالم المتقدمة، ولقد حظيت الدولة العراقية منذ تأسيسها عام ١٩٢١ بنظام تربوي رصين طبق للمواصفات البريطانية التي تعتبر من أرقى النظم والتي تستند إلى مؤسسات تربوية تعمل بنظام دقيق ومدروس وكانت أغلب المدارس والجامعات

حكومية ونادرا ما توجد مدارس خاصة[٥٣].فقد صدر قانون التعليم الإلزامي رقم (١١٨) لسنة ١٩٧٦ والتعليم المجاني في العراق ونظام التغذية المدرسية في المراحل الابتدائية وقانون محو الأمية رقم (١٥٣) لسنة ١٩٧١ الإلزامي، وبعد إحتلال العراق ٢٠٠٣ فقد تدنى قطاع التعليم وظهرت عدة مشكلات في العملية التربوية منها رسوب الطلبة وتسرب الطلبة في المدارس والغياب وضعف المستوى الدراسي والتدريس الخصوصي وإنخفاض مستوى التعليم وقلة الموارد بسبب الفساد الإداري والمالي وحسب تقييم وتقديرات المنظمات الدولية ومنها منظمة اليونسكو واليونسيف وغيرها[٥٤].

ثانياً: التعليم في مصروينص دستور جمهورية مصر العربية المادة (١٩) على أن التعليم حق لكل مواطن، والتعليم الإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة[٥٥]، وتقدم جمهورية مصر العربية نموذجاً علمياً للاهتمام برصد نوعية التعليم، بوزارة التربية والتعليم ممثلة في المركز الوطني للتقويم التربوي والامتحانات (NCEEE)، يلاحظ وينفذ على جودة التعليم وفقاً لخطة سنوية، وهذه الخطة تتضمن حوالي ٣٠٠٠ مدرسة سنوياً، في عشر محافظات وذلك بهدف انتاج التقارير التي توثق هذه الزيارات. ويقوم المركز بإعداد تقرير شامل عن التعليم كل سنتين، وهذا وفقاً لمبدأ الجودة الشاملة كما تحدد معايير وطنية لمعايير الجودة المطلوبة للنظام التعليمي، ومجالات المعايير الرئيسية هي: (المدرسة الفعالة، المعلم، الإدارة المتميزة، المشاركة المجتمعية) ويهدف إلى تحديد مستويات المشاركة بين المدرسة والمجتمع والمنهج والنتائج التعليمية، وهو يركز على المتعلم وما هو أو هي يجب الحصول على (المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم). كما يناقش فلسفة المنهج والأهداف، والمحتوى، والأساليب التعليمية[٥٦].في هذا الصدد، تم إنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد في المؤسسات التعليمية، أهداف الجمعية هي[٥٧]: تحسين العملية التعليمية في جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة من خلال مجموعة من المعايير القائمة على الجودة لضمان مطابقة البرامج التعليمية، وأداء الموظفين، وأساليب الإدارة في هذه المؤسسات، وجود تقييم حقيقي لهذه المؤسسات.وإن الحق في التعليم الذي أرسى الدستور أصله، ان لكل مواطن الحق في أن يتلقى قدراً من التعليم، وان يختار نوع التعليم، وذلك كله وفق القواعد المشروعة وعلى أن لا تخل القيود بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة الذي يضمنها الدستور، وهو ما يتبين في النصوص المطعون فيها، وفيه ينطوي الإخلال بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون، ومن ثم يشكل مخالفة للمواد ٨، ١٨، ٤٠ من دستور ١٩٧١، ويتعين الحكم بعدم دستوريته[٥٨].وفي جمهورية مصر العربية دمج واستخدام التكنولوجيا في المدارس الجانب الأول يتعلق بإدماج استخدام التكنولوجية في المناهج المدرسية، وحددت وزارة التربية والتعليم خطة شاملة لتعزيز التعليم من خلال التكنولوجيا ومن خلال توفير المدارس بالمعدات اللازمة (غرف الوسائط المتعددة، ومصادر المعرفة والعلوم المتقدمة، وتلقي البث قناة تعليمية، قنوات إتصال عالية السرعة للتدريب عن بعد، وانترنت وقنوات الاتصال والمشاريع التربوية الألكترونية) وانتاج البرامج المتقدمة وتشجيع استخدامها داخل الفصول الدراسية وفق للخطة الاستراتيجية لتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٥٩].

ثالثا: التعليم في الصينالتعليم في الصين هو كل نشاط تعليمي ترعاه وزارة تعليم جمهورية الصين الشعبية، يوجب القانون الصيني على جميع المواطنين الذهاب إلى المدرسة لتسع سنوات على الأقل، وتوفر الحكومة التعليم الابتدائي إلى ستة سنوات ابتداء من السن السادسة أو السابعة تليها ستة سنوات من التعليم الثانوي لتتراوح أعمارهم بين ١٢–١٨سنة.القوانين في الصين التي تنظم نظام التعليم تشمل لائحة الدرجات الأكاديمية، وقانون التعليم الإلزامي، وقانون المعلمين، وقانون التعليم، وقانون التعليم المهني، وقانون التعليم العالي.ويعد نظام التعليم في الصين أكبر نظام تعليمي في العالم وذلك لعدد سكان البلاد الكبير فضلا عن تنوع أنواع التعليم الذي اشتمل على كافة فئات المجتمع الصيني ومنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية ١٩٤٩، أولت الحكومة الصينية قضية التربية والتعليم إهتماماً كبيرا واتخذت مهمة رفع المستوى الثقافي لدى الشعب في كل البلاد مهمة أساسية لتوطيد سياسة الدولة والعمل على الجانب التربوي والتعليمي بتطور البلاد في كافة المجالات، الأمر الذي انعكس بدوره على تطور الواقع الصناعي والتجاري والزراعي في البلاد، ولم يقتصر تطور التربية والتعليم في الصين على المراحل الأساسية وإنما تم التركيز بشكل أساسي على محو الأمية وتعليم العمال والفلاحين والكوادر الحزبية، وتنوعت أنظمة التعليم والتي ركزت على الجمع بين الدراسة والعمل[٦٠]ومن أهداف التربية الصينية فيمكن إجمالها بالآتي: غرس القيم الأخلاقية في نفوس التلاميذ، تربية أبناء المجتمع ونقل ثقافتهم من جيل إلى آخر، إعداد القادة لتولي شؤون الحكم إعداداً جيداً، ومنذ إصدار قانون التعليم الإلزامي في الصين عام ١٩٨٦ عملت الحكومة على إصلاح النظام التعليمي والهدف العام لهذا الإصلاح هو ترتيب العلاقات بين الحكومة والمجتمع والجامعات.إن الاهتمام المفرط بالامتحانات ونتائجها بات مشكلة بارزة في نظام التعليم الصيني والسبب في ذلك هو قلة الموارد التعليمية في هذا البلد ومعظم المدارس والجامعات في الصين حكومية ومن ثم فإن الضعف المالي للحكومة يعني انخفاض ميزانية التعليم[٦١].ومن عيوب الدراسة في الصين وجود جدار حماية تقيد استخدام الانترنت وضرورة اجتياز اختبار

القبول، صعوبة اجتياز اختبار كلية الطب، عائق اللغة[٦٢].ومن سلبيات الدراسة يوجد في الصين تنوع ثقافي كبير مع مجموعة كبيرة من العادات والتقاليد التي تختلف فيما بينها وفقاً للمنطقة التي يعيش فيها السكان حيث يجد الطالب صعوبة في ذلك[٦٣].

رابعاً: التعليم في اليابانإن من أهم ما يميز التجربة اليابانية في مجال التعليم هو عدم شعورهم بالاستعلاء، تجاه ثقافة غيرهم الذي هم في حاجة إليها، فاستفادوا من أنظمة التعليم في العالم المتقدم وطموحها بنكهة ثقافية من قيم الإنضباط المتأصل والقائم لديهم حتى فاقوا الدول التي استفادوا منها، فجاءوا ثانياً على مستوى التعليم في العالم بحسب تقرير بيرسون عن الدول الأعلى في العالم في المهارات المعرفية والتحصيل العلمي، الذي أخذ في الحسبان العوامل الرئيسية المؤثرة في العملية التعليمية كمعدل الانفاق على الطلاب، والناتج الإجمالي المحلي ، ومعدلات التخرج، وغيرها[٦٤].يمضي اليابانيون في مدارسهم وقتاً أقل مما عليه في الحال في كثير من الدول الأخرى، فالكتب الدراسية صغيرة ومتوافرة في غاية البساطة، والمباني المدرسية عملية للغاية، فتخلوا عن الزخرفة، يبقى الكادر الإداري المدرسي في حدود الدنيا، فمعظم المدارس هيئة إدارية صغيرة جداً، تتكون فقط من المدير ومساعده وبواب وممرضة، ويعد مدير المدرسة هو القائد، وهو يقرر البرنامج التدريسي للمدرسة، ويدير المعلمين، ويتولى باقي الأدوار الإدارية بحسب الحاجة، ويتولى المعلمون تحديد كيفية تدريس المقرر الدراسي، وإعداد مخططات الدروس، إضافة إلى الاتصال بأولياء الأمور، وتتوقف سمعة المدارس في اليابان على الأداء الأكاديمي للطلبة وسلوكهم، إذ يلقي الجميع على عاتق المدرسة مسؤولية كلا الجانبين بطريقة لا نظير لها في الغرب[٦٥].

إعداد المعلم:هناك شبه إجماع على أن الجودة النوعية للمعلمين هي مفتاح التعليم الفاعل، والنجاح الذي بلغة التعليم الياباني يمكن إرجاعه إلى نوعية العاملين في مهنة التدريس، فالمجتمع يقرب الموقع المركزي للمعلم، ولا يكتفي بإحاطة المعلمين بعظيم الإحترام فحسب، بل ويجزل لهم العطاء بمنحهم رواتب مجزية، والمرتبات التي يتقاضاها المعلمون بكل فئة متساوية على نطاق الدولة، حيث تبدأ على مستوى معقول، ثم يزداد بانتظام، أما حقوق التقاعد وفوائده فمريحة جداً.تؤكد معظم المصادر اليابانية على نسبة كبيرة من الدخل القومي تصرف على التعليم، ومن الحقوق الأساسي لأفراد الشعب الياباني أن التعليم الأساسي يقدم مجاناً للطالب، وتصدت الوزارة للتغيرات الحاضرة والمستقبلية المتوقعة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتم القيام بإصلاح عام للمناهج في جميع مراحل التعليم، حيث أصبح الإصلاح يتم كل عشر سنوات ويغطي المنهج الدراسي في الابتدائية اللغة اليابانية والعلوم الاجتماعية والرياضيات والعلوم والموسيقى والفنون والحرف اليدوية والتدبير المنزلي والتربية البدنية، وفي هذه المرحلة يتم صرف الكثير من الوقت والجهد إلى الموسيقى والفنون الجميلة والتربية البدنية[٦٦].يحكم نظام التعليم في اليابان مجموعة من الأسس والقوانين التي أُقِرت في الدستور والقانون الأساسي للتعليم، حيث نصّ دستور الدولة في المدة (٢٦) على أن كل الناس لهم الحق ويتلقون فرصا تعليمية تتفق مع قدراتهم، ويلتزم كل الناس بإرسال أبنائهم ذكوراً وإناثاً لتلقي التعليم الإلزامي الحالي وفقا لما يقرره القانون[٦٧].

الخاتمة

بعد الانتهاء من البحث وتسليط الضوء على الأطر القانونية والأساسية للحق في التعليم وفق المعايير الدولية وأوضحنا هذا الحق في التعليم ضمن حقوق الإنسان في العديد من الاتفاقيات والوثائق الدولية والدساتير الوطنية على المستوى العربي والأجنبي ومنظمة الأمم المتحدة والمجلس الأوربي وهذه الاتفاقيات معنية بحماية حقوق الإنسان بشكل عام والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوصلنا إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات.

أولا: الاستنتاجات:

١. الحق في التعليم يعد أمراً مهما وأساسياً فالحرمان من التعليم قد يمنع التمتع الفعال لحقوق الإنسان بشكل عام مثل الحقوق والحريات المدنية والسياسية والمشاركة في الشؤون العامة للدولة، فالحق في حرية الفكر والتعبير وغيرها.

٢. وجود إزدواجية في التعامل في مجال حقوق الإنسان، ففي حين تحظى الحقوق المدنية والسياسية كمنع أحد من الحق في التعبير عن الرأي أو تقييد الحرية بالاهتمام من قبل المجتمع الدولي من خلال التعبير عن الغضب وتحميل الدولة مسؤولية ذلك وتتعالى الدعوات بمحاسبتها، في حين لا يزال في المقابل حرمان أي شخص من أي شكل من أشكال التعليم يلقى سكوناً وتسامحاً من المجتمع الدولي ثم يلقي اللوم على القوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣. ما يزال قطاع التربية والتعليم يعاني من قلة الموارد والتمويل فالعديد من الحكومات لم تمنح الأولوية للتعليم في ميزانياتها الوطنية.

٤. هناك تعقيدات في حقوق الأقليات في مجال التعليم، مثل الحقوق اللغوية في التعليم الشامل كونها غير متكافئة، وهناك تضارب بين المصالح الخاصة للطفل مع رغبات الآباء والمجتمع بشكل مثير للجدل.

ثانيا: التوصيات

١. زيادة الموارد المالية والتمويل المخصصة لقطاع التعليم وزيادة نسبة الإنفاق واعطاء الأولية للتعليم في الميزانيات الحكومية للدول.

٢. التركيز على التعليم الإلزامي وسن القوانين اللازمة لتطبيق الأنظمة التربوية التي تنظم سير التعليم بكافة مراحله لمنع التسرب من المدارس.

٣. تشجيع التعليم المجاني ودعمه من قبل الحكومات الوطنية وتوفير كل المستلزمات من المناهج وقرطاسية والزي الموحد لكل مرحلة وتوزيع الأغذية في المراحل الابتدائية.

٤. تدريب الكوادر التعليمية وزجهم في دورات خاصة لرفع الكفاءة ومواكبة التطور التكنولوجي وكيفية قيادة الإدارات التدريسية ورفع المستوى المعاشي للمعلمين والمدرسين.

٥. سن قوانين صارمة تحمي الكوادر التربوية والتدريسية ومنع التجاوز على حرمة المؤسسات التربوية.

٦. فالتعليم الأساسي يحتاج إلى مزيد من التقنيات واستخدام تكنولوجية المعلومات والاتصالات الرقمية وأرشفة المعلومات الشخصية والنتائج والامتحانات بأجهزة الحاسوب بدل السجلات اليدوية وتوفير جهاز كومبيوتر لكل طالب من أجل تحسين نوعية التعليم.

٧. الاعتراف بالتعليم الألكتروني عن بعد وسن القوانين الخاصة بذلك لمواكبة التطور التكنولوجي الحديث والاعتراف بالوثائق والشهادات وتصديقها الصادرة عن المؤسسات المختصة بذلك.وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

مراجع البحث

بعد القرآن الكريم

المصادر باللغة العربية

أولا: الكتب

- إبراهيم أحمد خليفة، الالتزام الدولي باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دراسة تحليلية في مضمونه والرقابة على تنفيذه، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠١٥.
- إبراهيم علي بدوي الشيخ، نفاذ التزامات مصر الدولية في مجال حقوق الإنسان في النظام القانوني المصري، دار النهضة العربي، ٢٠٠٣.
- جودت عزت عطوي، الإدارة التعليمية والإشراف التربوي أصولها وتطبيقها، الدار العلمية الدولية، الأردن، عمان، ٢٠١٠.
- حمد محمود الخوالدة، مقدمة في التربية، دار المسيرة للنشر، ٢٠١٠.
- حمدي عبد الرحمن، فكرة الحق، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩.
- د. خليل نبيل سعد، التربية المقارنة الأصول المنهجية ونظم التعليم الإلزامي، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.
- د. كاميليا محمد الدعدي، د. سمية سيمان الجريوي، التجربة اليابانية في التعليم، الأردن، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٢.
- رابح لطفي جمعة، المستشار في المحكمة الدستورية العليا بمصر، حقوق الإنسان في قضاء المحكمة الدستورية العليا المصرية، دراسة في حقوق الإنسان، المجلد الثالث، دراسات تطبيقية عن العالم العربي، إعداد د. محمود شريف بسيوني، محمد السيد الدقاق، عبد العظيم وزير، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٩.
- صالح محمد محمود بدر الدين، الالتزام الدولي لحماية حقوق الإنسان، دراسة في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الأقليمية والمتخصصة والممارسات الدولية، دار النهضة العربية، ١٩٧٧.
- عبد الفتاح ابراهيم عبد النبي، تكنولوجيا الإتصال والثقافة بين النظرية والتطبيق، القاهرة، دار النشر العربي، ١٩٩٨.
- عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام لحقوق الإنسان، ط١، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠٠٤.
- علي قايد الحوباني، ضمانات حقوق الإنسان المدنية والسياسية، المكتبة الرقمية، صنعاء، بدون سنة نشر.
- محمد أحمد كاسب خليفة، التعليم الالكتروني في إطار مجتمع المعلومات والمعرفة، دار الفكر الجامعي، مصر، الاسكندرية، ٢٠٢٠.
- محمد جاسم محمد، تعزيز التعليم والتعليم المستمر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
- محمد سعيد المجذوب، الحريات العامة وحقوق الإنسان، جروس يرس، ط١، لبنان، بيروت، ١٩٨٦.

- محمد عامر جميل الغزلاني ود. مهدي صالح السامرائي، القيادة المدرسية من أجل التمييز، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٦.
- محمد علوان، محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المحمية، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.
- محمد هاشم، تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري، مدخل إلى الاتصال وتقنياته المعاصرة، الأردن، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
- محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان المصادر ووسائل الرقابة، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.
- معمر رتيب محمد عبد الحافظ، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، ٢٠١٥.
- نافع محمد الدنيني، دور الأمم المتحدة في رعاية حقوق الإنسان، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠١٥.
- نبيلة اسماعيل رسلان، حقوق الطفل في القانون المصري، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.
- هبة محمد العيني، مصطفى كافي، خالد رسلان، المنظمات الدولية والأقليمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٦.
- وائل حسين عبد الله العمري، الحق في التعليم في ظل المعايير الدولية، دار الفكر الجامعي، مصر، الاسكندرية، ط١، ٢٠١٧.

ثانياً: البحوث المستقاة من الدوريات

مجلات وصحف:

- سعد لبيب، الأعلام وتكنولوجيا المعلومات والإتصال، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد٧٤، القاهرة، ١٩٩٤.
- عبد العزيز الواصل، مبادئ حقوق الإنسان الدولية بين الثبات والتغيير، معهد الدراسات الدبلوماسية لوزارة الخارجية السعودية، العدد٤٩، ٢٠١٠.
- عصام محمد أحمد زناتي، الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، دراسات في حقوق الإنسان، مجلة متخصصة ومحكمة، السنة الأولى، العدد الأول، يوليو ٢٠٠٧، مركز دراسات وبحوث حقوق الإنسان، جامعة أسيوط.
- مقال منشور في مجلة المستنصرية للعلوم الإنسانية، كلية التربية، المجلد١، عدد١، ٢٠٢٣. تاريخ النشر ٢٠٢٢/١١/٢، السياسة التربوية والتعليمية في الصين ١٩٤٩، ياسر وارد فرحان الحمداني، أ. د. صفاء كريم شكر، ١٩٧٦.

ب- بحوث:

- أحمد دواس، أمين أبو الرب، مهند حريري، تقرير عن الحق في التعليم في الأراضي الفلسطينية، مشروع محامون لأجل حقوق المواطن بدعم من المفوضية الأوربية من خلال الأداة الأوربية في الديمقراطية وحقوق الإنسان، ٢٠٠٩.
- د. عبد الجبار نوري، واقع التربية والتعليم في العراق بعد عام ٢٠٠٣.
- كمال نجيب، حق المواطن المصري في التعليم في عصر الليبرالية الجديدة، الحق في التعليم رؤى وتوجهات، المركز القومي للبحوث التربوية بالتعاون مع مكتب اليونسكو الأقليمي بالقاهرة، ٢٠٠٨.
- محمد الحسيني مصيلحي، تقديم فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر، حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، بحث ودراسات القانون الدولي لحقوق الإنسان مقارنة بالشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، ١٩٨٨.
- محمد بن عبد الله الزامل، التعليم للجميع تصوير مقترح لمواجهة بعض مشكلات المرحلتين الإبتدائية والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في ضوء صيغة التعليم الأساسي بدون تاريخ نشر.
- وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية الحق في التعليم، ورقة شارحة، أغسطس، ٢٠١١.

ثالثاً: التشريعات

أ- الدساتير:

- دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، الوثيقة الدستورية بعد تعديل دستور ٢٠١٢ المعطل.

ب- قوانين:

- قانون التعليم في جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٨١، المادة (١).

رابعاً: الإتفاقيات والمعاهدات والوثائق الدولية

- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة بنيويورك، ١٩٩٣، المادة ٢٢.
- اتفاقية مكافحة التميز في مجال التعليم اليونسكو، ١٩٦٠، المادة (٥).
- استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني في جمهورية العراق.
- البروتوكول الإضافية للإتفاقية الأمريكية لحقول الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بروتوكول (سان سلفادور) المادة (١٣). http://www.unin.edu/humanrts/arab/am3-html .
- مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة، التعليم أولاً، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٢.
- مجموعة فرايبورغ، المشروع المتعلق بوضع إعلان بشأن الحقوق الثقافية، فرايبورغ، ١٩٩٨.
- منظمة الدول الأمريكية، سلسلة المعاهدات رقم ٦٩ (١٩٨٨) دخل حيز التنفيذ نوفمبر، ١٩٩٩.

خامساً: المصادر الأجنبية

أ. الكتب باللغة الإنكليزية:

- Implementing, The Right To Education, A Compendium Of Practical Examples, Op. Cit., (11, Ed-2010 / Ws/1 Rev Cld 1815) Website: Www.Unesco.org/Education, p48.
- Klaus Diester Beiter, op.cit.
- Mieke Verheyde, op.cit.

ب. مواقع على شبكة الأنترنت

- موقع وزارة التعليم اليابانية ٢٨ أكتوبر، ٢٠١٥: http://wwwmext-go-ip/english/organization/1304922.ht.
- http://www.chinatoday.
- http://www.travel-mawdoo3.com.
- http://www.easyunime.com.
- https://ar.m.wikipedia.org.

References

After the Holy Quran

Sources in Arabic

First: books

•Ibrahim Ahmed Khalifa, The International Commitment to Respect Human Rights and Fundamental Freedoms, an analytical study of its content and oversight of its implementation, University Press House, 2015.

•Ibrahim Ali Badawi Al-Sheikh, The Enforcement of Egypt's International Obligations in the Field of Human Rights in the Egyptian Legal System, Dar Al-Nahda Al-Arabi, 2003.

•Jawdat Ezzat Atwi, Educational Administration and Educational Supervision, Its Origins and Application, International Scientific House, Jordan, Amman, 2010.

•Hamad Mahmoud Al-Khawaldeh, Introduction to Education, Dar Al-Masirah Publishing House, 2010.

•Hamdi Abdel Rahman, The Idea of Truth, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1979.

•Dr. Khalil Nabil Saad, Comparative Education, Methodological Principles and Compulsory Education Systems, Cairo, Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, 2009.

•Dr. Camellia Muhammad Al-Daadi, Dr. Sumaya Siman Al-Jariwi, The Japanese Experience in Education, Jordan, Amman, Al-Hamid Publishing and Distribution House and Library, 1st edition, 2012.

•Rabeh Lotfi Gomaa, Counselor at the Supreme Constitutional Court in Egypt, Human Rights in the Judiciary of the Egyptian Supreme Constitutional Court, A Study in Human Rights, Volume Three, Applied Studies on the Arab World, prepared by Dr. Mahmoud Sharif Bassiouni, Muhammad Al-Sayyid Al-Daqqaq, Abdel Azim Wazir, Dar Al-Ilm Lil Al-Millain, 1st edition, 1989.

•Saleh Muhammad Mahmoud Badr al-Din, International Commitment to Protect Human Rights, a study within the framework of the United Nations, regional and specialized organizations, and international practices, Dar al-Nahda al-Arabiya, 1977.

•Abdel Fattah Ibrahim Abdel Nabi, Communication Technology and Culture between Theory and Practice, Cairo, Arab Publishing House, 1998.
•Abdul Karim Alwan, The Mediator in Public International Human Rights Law, 1st edition, Dar Al-Thaqafa Publishing and Distribution Library, Jordan, Amman, 2004.
•Ali Qayed Al-Hawbani, Guarantees of Civil and Political Human Rights, Digital Library, Sana'a, without year of publication.
•Muhammad Ahmed Kaseb Khalifa, E-learning within the framework of the information and knowledge society, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Egypt, Alexandria, 2020.
•Muhammad Jassim Muhammad, Promoting Education and Continuing Education, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 2004.
•Muhammad Saeed Al-Majzoub, Public Liberties and Human Rights, Gross Yerses, 1st edition, Lebanon, Beirut, 1986.
•Muhammad Amer Jamil Al-Ghazlani and Dr. Mahdi Saleh Al-Samarrai, School Leadership for Distinction, Al-Dhakraya Publishing and Distribution, Baghdad, 2016.
•Muhammad Alwan, Muhammad Khalil Al-Mousa, International Human Rights Law, Protected Rights, Part Two, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 2014.
•Muhammad Hashem, Mass Communication Technology, An Introduction to Communication and its Contemporary Technologies, Jordan, Amman, Dar Osama for Publishing and Distribution, 2004.
•Muhammad Youssef Alwan, Muhammad Khalil Al-Mousa, International Human Rights Law, Sources and Means of Control, Part One, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 2014.
•Muammar Rateeb Muhammad Abdel Hafez, International Protection of Human Rights, Dar Al Nahda Al Arabiya, 2015.
•Nafi Muhammad Al-Danini, The Role of the United Nations in Fostering Human Rights, University Press House, 2015.
•Nabila Ismail Raslan, Children's Rights in Egyptian Law, Part One, Egyptian General Book Authority, 1998.
•Heba Muhammad Al-Aini, Mustafa Kafi, Khaled Raslan, International and Regional Organizations, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, 1st edition, 2016.
•Wael Hussein Abdullah Al-Omari, The Right to Education under International Standards, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Egypt, Alexandria, 1st edition, 2017.
Second: Research selected from periodicals
A- Magazines and newspapers:
•Saad Labib, Media and Information and Communication Technology, Journal of Media Studies, No. 74, Cairo, 1994.
•Abdul Aziz Al-Wasel, Principles of International Human Rights between Constancy and Change, Institute of Diplomatic Studies of the Saudi Ministry of Foreign Affairs, Issue 49, 2010.
•Essam Mohamed Ahmed Zanati, Universal Declaration of Human Rights, Studies in Human Rights, a specialized and peer-reviewed journal, first year, first issue, July 2007, Center for Human Rights Studies and Research, Assiut University.
•An article published in Al-Mustansiriya Journal for Human Sciences, College of Education, Volume 1, Issue 1, 2023. Publication date 11/2/2022, Educational Policy in China 1949, Yasser Ward Farhan Al-Hamdani, A. Dr.. Safaa Karim Shukr, 1976.
B- Researchs
•Ahmed Dawwas, Amin Abu Al-Rub, Muhannad Hariri, report on the right to education in the Palestinian territories, Lawyers for Citizen's Rights project supported by the European Commission through the European Instrument on Democracy and Human Rights, 2009.
•Dr. Abdul Jabbar Nouri, The reality of education in Iraq after 2003.
•Kamal Naguib, The Right of the Egyptian Citizen to Education in the Era of Neoliberalism, The Right to Education, Visions and Directions, National Center for Educational Research in cooperation with the UNESCO Regional Office in Cairo, 2008.
•Muhammad Al-Husseini Moselhi, Introduction by His Eminence the Grand Imam of Al-Azhar, Human Rights between Islamic Sharia and International Law, Research and Studies of International Human Rights Law Compared to Islamic Sharia, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1988.

•Muhammad bin Abdullah Al-Zamil, Education for All: A proposed illustration of confronting some of the problems of the primary and intermediate levels in the Kingdom of Saudi Arabia in light of the basic education formula, without a publication date.
•Economic and Social Rights Unit, Egyptian Initiative for Personal Rights, Right to Education, Explanatory Paper, August, 2011.
Third: Legislation
A- Constitutions:
•The 2014 Constitution of the Arab Republic of Egypt, the constitutional document after amending the suspended 2012 Constitution.
B- Laws:
•Education Law in the Arab Republic of Egypt of 1981, Article (1.(
Fourth: International agreements, treaties and documents
•Convention relating to the Status of Refugees, Human Rights, Collection of International Instruments, Volume I, United Nations in New York, 1993, Article 22.
•UNESCO Convention against Excellence in Education, 1960, Article (5.(
•UNESCO strategy to support national education in the Republic of Iraq.
•Additional Protocol to the American Convention on Human Rights in the field of rights
•Economic, Social and Cultural Protocol (San Salvador) Article (13).
http://www.unin.edu/humanrts/arab/am3-html.
•UN Secretary-General's Initiative, Education First, September 26, 2012.
•Freiburg Group, Project on a Declaration on Cultural Rights, Freiburg, 1998.
•Organization of American States, Treaty Series No. 69 (1988), entered into force November, 1999.
Fifth: Foreign sources
A- Books in English:
•Implementing, The Right To Education, A Compendium Of Practical Examples, Op. Cit., (11, Ed-2010 / Ws/1 Rev Cld 1815) Website: Www.Unesco.org/Education, p48.
•Klaus Diester Beiter, op.cit.
•Mieke Verheyde, op.cit.
B- Websites on the Internet
•Japanese Ministry of Education website, October 28, 2015: http://wwwmext-go-ip/english/organization/1304922.ht .
•http://www.chinatoday.
•http://www.travel-mawdoo3.com.
•http://www.easyunime.com.
•https://ar.m.wikipedia.org.

□هوامش البحث

(١) سورة المجادلة، الآية: (١١).

(٢) رواية مسلم.

(٣) د. وائل حسين عبد الله العمري، الحق في التعليم في ظل المعايير الدولية، دار الفكر الجامعي، مصر، الاسكندرية، ط١، ٢٠١٧، ص١٥.

(٤) د. كمال نجيب، حق المواطن المصري في التعليم في عصر الليبرالية الجديدة، الحق في التعليم رؤى وتوجهات، المركز القومي للبحوث التربوية بالتعاون مع مكتب اليونسكو الأقليمي بالقاهرة، ٢٠٠٨، ص١٩.

(٥) د. محمد جاسم محمد، تعزيز التعليم والتعليم المستمر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص٥٠.

(٦) د. محمد محمود الخوالدة، مقدمة في التربية، دار المسيرة للنشر، ٢٠١٠، ص١٧٩.

(٧) أحمد دواس، أمين أبو الرب، مهند حريري، تقرير عن الحق في التعليم في الأراضي الفلسطينية، مشروع محامون لأجل حقوق المواطن بدعم من المفوضية الأوربية من خلال الأداة الأوربية في الديمقراطية وحقوق الإنسان، ٢٠٠٩، ص١١.

(٨) مجموعة فرايبورغ، المشروع المتعلق بوضع إعلان بشأن الحقوق الثقافية، فرايبورغ، ١٩٩٨.

(٩) محمد الحسيني مصيلحي، تقديم فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر، حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، بحث ودراسات القانون الدولي لحقوق الإنسان مقارنة بالشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، ١٩٨٨، ص١١.

(١٠) وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية الحق في التعليم، ورقة شارحة، أغسطس، ٢٠١١، ص١٦.

(١١) د. وائل حسين عبد الله العمري، مصدر سابق، ص٢١.

(١٢) أحمد دواس، أمين أبو الرب، مهند حريري، مصدر سابق، ص١٤.

(13) Mieke Verheyde, op.cit, p. 12.

(١٤) محمد بن عبد الله الزامل، التعليم للجميع تصوير مقترح لمواجهة بعض مشكلات المرحلتين الإبتدائية والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في ضوء صيغة التعليم الأساسي بدون تاريخ نشر، ص٨.

(١٥) د. وائل حسين عبد الله العمري، مصدر سابق، ص٢٣.

(١٦) محمد علوان، محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المحمية، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص٣٠٧.

(١٧) نبيلة اسماعيل رسلان، حقوق الطفل في القانون المصري، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص١٢٦.

(١٨) حسن ابراهيم عبد العال، التربية وأزمة حقوق الإنسان في الوطن العربي، دراسات تربوية، المجلد٨، العدد٥٨، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، ص١٧٨.

(١٩) د. وائل حسين عبد الله العمري، مصدر سابق، ص٢٧.

(٢٠) د. كمال نجيب، مصدر سابق، ص٢٢.

(٢١) مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة، التعليم أولاً، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٢، ص٦.

(٢٢) قانون التعليم في جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٨١، المادة (١).

(٢٣) د. وائل حسين عبد الله العمري، مصدر سابق، ص٣٠.

(٢٤) اتفاقية مكافحة التميز في مجال التعليم اليونسكو، ١٩٦٠، المادة (٥).

(٢٥) اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن (القرار ٩١/٤٦) كانون الثاني ديسمبر ١٩٩١.

(٢٦) في قراريه ٦٦٣جـ (د/٢٤) المؤرخ في ٣١ تموز ١٩٥٧، ٢٠٧٦ (د/٦٢) المؤرخ في ١٣ ايار ١٩٧٧.

(٢٧) الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة بنيويورك، ١٩٩٣، ص٨٩٢، المادة ٢٢.

(٢٨) معمر رتيب محمد عبد الحافظ، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص١٦.

(٢٩) عبد العزيز الواصل، مبادئ حقوق الإنسان الدولية بين الثبات والتغيير، معهد الدراسات الدبلوماسية لوزارة الخارجية السعودية، العدد٤٩، ٢٠١٠، ص٤٨.

(٣٠) علي قايد الحوباني، ضمانات حقوق الإنسان المدنية والسياسية، المكتبة الرقمية، صنعاء، بدون سنة نشر، ص٢٦٧.

(٣١) حمدي عبد الرحمن، فكرة الحق، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩، ص٤٣.

(٣٢) د. محمد أحمد كاسب خليفة، التعليم الالكتروني في إطار مجتمع المعلومات والمعرفة، دار الفكر الجامعي، مصر، الاسكندرية، ٢٠٢٠، ص٨٧.

(٣٣) سعد لبيب، الأعلام وتكنولوجيا المعلومات والإتصال، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد٧٤، القاهرة، ١٩٩٤.

(٣٤) د. محمد أحمد كاسب خليفة، مصدر سابق، ص٩٣.

(٣٥) د. عبد الفتاح ابراهيم عبد النبي، تكنولوجيا الإتصال والثقافة بين النظرية والتطبيق، القاهرة، دار النشر العربي، ١٩٩٨، ص٧٢.

(٣٦) د. محمد هاشم، تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري، مدخل إلى الاتصال وتقنياته المعاصرة، الأردن، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص٢٥.

(٣٧) د. محمد عامر جميل الغزلاني ود. مهدي صالح السامرائي، القيادة المدرسية من أجل التمييز، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٦، ص٢٩.

(٣٨) د. جودت عزت عطوي، الإدارة التعليمية والإشراف التربوي أصولها وتطبيقها، الدار العلمية الدولية، الأردن، عمان، ٢٠١٠، ص٣٢.

(٣٩) د. محمد عامر جميل الغزلاني ود. مهدي صالح مهدي السامرائي، مصدر سابق، ٢٠١٦، ص٣٥.

(٤٠) صالح محمد محمود بدر الدين، الالتزام الدولي لحماية حقوق الإنسان، دراسة في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الأقليمية والمتخصصة والممارسات الدولية، دار النهضة العربية، ١٩٧٧، ص٤٢.

(٤١) عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام لحقوق الإنسان، ط١، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠٠٤، ص٢٢.

(٤٢) معمر رتيب محمد عبد الحافظ، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، ٢٠١٦، ص٦.

(٤٣) عصام محمد أحمد زناتي، الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، دراسات في حقوق الإنسان، مجلة متخصصة ومحكمة، السنة الأولى، العدد الأول، يوليو ٢٠٠٧، مركز دراسات وبحوث حقوق الإنسان، جامعة أسيوط، ص٢٢.

(٤٤) إبراهيم علي بدوي الشيخ، نفاذ التزامات مصر الدولية في مجال حقوق الإنسان في النظام القانوني المصري، دار النهضة العربي، ٢٠٠٣، ص٣.

(٤٥) إبراهم أحمد خليفة، الالتزام الدولي باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دراسة تحليلية في مضمونه والرقابة على تنفيذه، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠١٥، ص٢١.

(46) Klaus Diester Beiter, op.cit, p. 87.

(٤٧) نافع محمد الدنيني، دور الأمم المتحدة في رعاية حقوق الإنسان، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠١٥، ص٤٨.

(٤٨) محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان المصادر ووسائل الرقابة، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص١٥٣.

(٤٩) محمد سعيد المجذوب، الحريات العامة وحقوق الإنسان، جروس يرس، ط١، لبنان، بيروت، ١٩٨٦، ص١٠٣.

(٥٠) كما تُعرَّف الأقليمية على أنها: حالة وسطية بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات لتضييق نطاق إهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية، أو الاجتماعية وبين العولمة التي تستهدف الحدود الجغرافية والحواجز لتسهيل ونقل الرأسمالية ثقافياً عبر العالم ككل، هبة محمد العيني، مصطفى كافي، خالد رسلان، المنظمات الدولية والأقليمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٦، ص١٢٧.

(٥١) منظمة الدول الأمريكية، سلسلة المعاهدات رقم ٦٩ (١٩٨٨) دخل حيز التنفيذ نوفمبر، ١٩٩٩.

(٥٢) البروتوكول الإضافية للإتفاقية الأمريكية لحقول الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بروتوكول (سان سلفادور) المادة (١٣). http://www.unin.edu/humanrts/arab/am3-html .

(٥٣) د. عبد الجبار نوري، واقع التربية والتعليم في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

(٥٤) استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني في جمهورية العراق، ص٩٦.

(٥٥) دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، الوثيقة الدستورية بعد تعديل دستور ٢٠١٢ المعطل.

(٥٦) وائل حسين عبد الله العمري، مصدر سابق، ٤٢٨.

(57) https://ar.m.wikipedia.org .

(٥٨) رابح لطفي جمعة، المستشار في المحكمة الدستورية العليا بمصر، حقوق الإنسان في قضاء المحكمة الدستورية العليا المصرية، دراسة في حقوق الإنسان، المجلد الثالث، دراسات تطبيقية عن العالم العربي، إعداد د. محمود شريف بسيوني، محمد السيد الدقاق، عبدالعظيم وزير، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٩، ص٢٧٠-٢٧١.

(59) Implementing, The Right To Education, A Compendium Of Practical Examples, Op. Cit., (11, Ed 2010 / Ws/1 Rev Cld 1815) Website: Www.Unesco.org/Education, p48.

(٦٠) مقال منشور في مجلة المستنصرية للعلوم الإنسانية، كلية التربية، المجلد١، عدد١، ٢٠٢٣. تاريخ النشر ٢٠٢٢/١١/٢، السياسة التربوية والتعليمية في الصين ١٩٤٩، ياسر وارد فرحان الحمداني، أ. د. صفاء كريم شكر، ١٩٧٦.

. http://www.chinatoday)61(

. mawdoo3.com-http://www.travel)62(

. http://www.easyunime.com)63(

(٦٤) د. كاميليا محمد الدعدي، د. سمية سيمان الجريوي، التجربة اليابانية في التعليم، الأردن، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٢، ص١٣.

(٦٥) د. خليل نبيل سعد، التربية المقارنة الأصول المنهجية ونظم التعليم الإلزامي، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص٣٠-٣١.

(٦٦) د. كاميليا محمد الدعدي، د. سمية سيمان الجريوي، مصدر سابق، ص٥١-٥٢.

(٦٧) موقع وزارة التعليم اليابانية ٢٨ أكتوبر، ٢٠١٥:

http://wwwmext-go-ip/english/organization/1304922.ht.